



ABDEL HAMID A. SHOMAN  
CHAIRMAN

عبد الحميد عبد المجيد شومان  
رئيس مجلس الإدارة

للافضح  
عبد الحميد  
شومان  
رئيس  
مجلس  
الإدارة

عمّان في: 2012/4/8  
الرقم: 154/دأس/13/هـ-16أ

عطوفة رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأكرم  
هيئة الأوراق المالية  
عمّان - الأردن

تحية واحتراماً،

لاحقا لكتابنا لعطوفتكم رقم 13/دأس/13/هـ-16أ المؤرخ في 2012/1/29 ، أرفق  
طيه محضري اجتماعي الهيئة العامة العادية الثاني و الثمانين والهيئة العامة غير  
العادية للبنك العربي ش م ع اللذين عقدا بتاريخ 2012/3/28 .

وتفضلوا عطوفتكم بقبول فائق الاحترام ، ، ،

|                                                     |
|-----------------------------------------------------|
| هيئة الأوراق المالية<br>الداخلة الإدارية<br>الديوان |
| ٩ نيسان ٢٠١٢                                        |
| الرقم المتسلسل ٤٥٨٢                                 |
| رقم المسلف                                          |
| الجهة المختصة ١٥/١١/٢٠١٢                            |

عبد الحميد عبد المجيد شومان



- 1- قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية والحادية والثمانين.
- 2- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2011 وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة عليهما.
- 3- سماع تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2011.
- 4- مناقشة حسابات وميزانية البنك لسنة المالية 2011 والمصادقة عليها، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 250 فلس للسهم الواحد أي بنسبة 25% من القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.
- 5- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2011.
- 6- انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2012 وتحديد أتعابهم.
- 7- أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يقترن إدراج هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.



الإجراءات التمهيدية:-

أ- حضر الاجتماع السيد نضال الصدر مندوب مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة

والتجارة ومرافقه بموجب كتاب مراقب عام الشركات المؤرخ في 2012/3/20 رقم

م ش 14382/2845/1/26/1 وذلك بناء على دعوة مجلس الإدارة عملاً بأحكام

السادة (180) من قانون الشركات. كما حضر كل من السادة عمر الفاهوم، وكريم

النابلسي، وشفيق بطشون مندوبي السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - مدققي

الحسابات.

مملكة البحرين  
وزارة المالية  
دائرة مراقبة الشركات  
مطبوعه  
٢٠١٢

ب- نظم جدول حضور آلي سجلت فيه أسماء المساهمين الذين حضروا الاجتماع بالإضافة

إلى عدد الأصوات التي يحملها كل منهم أصالة أو وكالة، كما أعطي بطاقة دخول

الاجتماع مبينا فيها عدد الأصوات التي يحملها أصالة ووكالة موقعة من مندوب مراقب

عام الشركات وممهوره بختم الشركة.

ج- ترأس الاجتماع السيد "محمد عبد الحميد" عبد المجيد شومان/رئيس مجلس الإدارة

وحضر الاجتماع السادة الأعضاء:

- صبيح المصري.

- محمد الحريري.

- صالح بن سعد المهنا/ ممثل وزارة مالية المملكة العربية السعودية.

- إبراهيم عز الدين/ ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

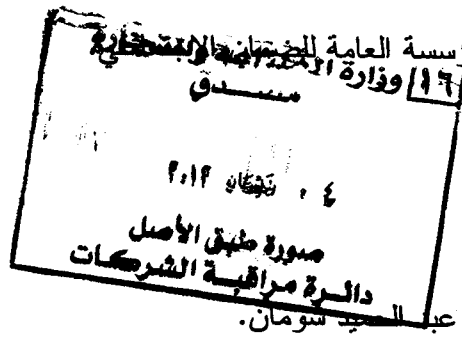
- سمير فرحان قعوار.

- رياض برهان كمال.

- وهبة عبد الله تماري.

- خالد الإيراني/ممثل مؤسسة عبد الحميد شومان.

- دينا "محمد عبد الحميد" شومان.



واعتذرت عن الحضور السيدة نازك عودة الحريري.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة من السيد مندوب مراقب عام الشركات إعلان التصحاب القانوني للاجتماع.

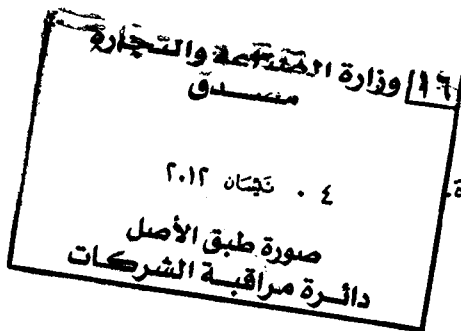
السيد مندوب مراقب عام الشركات قال:

أن حضر الاجتماع الهيئة العامة العادية والهيئة العامة غير العادية للبنك العربي حيث أن الاجتماعين سيعقدان تباعا.

وأعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات أن عدد المساهمين الحاضرين للاجتماع بلغ 175 مساهما من أصل مجموع قدره 20.669 مساهم وهم يملكون 132.814.665 سهم أصالة و253.528.920 سهم إنابة ووكالة وبذلك يكون مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع أصالة وإنابة ووكالة 386.343.585 سهم أي بنسبة 72% من مجموع عدد الأسهم المكونة لرأس المال البنك البالغة 534.000.000 سهم. كما حضر الاجتماع عشرة من أعضاء مجلس الإدارة من أصل أحد عشر عضوا، وبذلك يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة العادية متحققا وفقا لأحكام الفقرة (ب) من نص المادة (170) من قانون الشركات. كما حضر مدققو حسابات البنك العربي السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) علما بأن البنك قد أعلن عن موعد الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة المطلوبة.

كما كان قد أعلن عن الدعوة للاجتماع في:

- صحيفتي الرأي والدستور، ولأكثر من مرة.
- التلفزيون والإذاعة



هذا وقد تم توزيع الدعوات على جميع المساهمين بالبريد العادي وبالبند مقابل التوقيع بالاستلام وعن طريق فروع البنك العربي داخل وخارج المملكة بالبريد السريع.

*(Handwritten signature)*

في ذلقة المواد (142) و(145) و  
الشركات ومدققي الحسابات خلال  
الجلسة العامة  
دائرة مسؤولية ما تقدم واستنادا لأحكام  
الجلسة العامة  
الحاضرين منهم والغير الحاضرين،

في ذلقة المواد (142) و(145) و  
الشركات ومدققي الحسابات خلال  
الجلسة العامة  
دائرة مسؤولية ما تقدم واستنادا لأحكام  
الجلسة العامة  
الحاضرين منهم والغير الحاضرين،

كاتب لها ومراقبين اثنين لجمع وفرز  
شكر السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس  
بالسادة الحضور وبالسيد مندوب من  
من قانون الشركات أعين الدكتور غ

- 1- الدكتور عبد الله المالكي.
- 2- السيد يوسف أسعد

- 1- الدكتور عبد الله المالكي.
- 2- السيد يوسف أسعد

- 1- الدكتور عبد الله المالكي.
- 2- السيد يوسف أسعد

*J*

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة من الدكتور غيث مسمار/كاتب الجلسة قراءة وقائع الاجتماع السابق.

قرأ كاتب الجلسة وقائع الاجتماع السابق للهيئة العامة العادية الواحدة والثمانين المنعقدة في فندق الأردن إنتركونتيننتال - القاعة الرئيسية/عمان في الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الواقع في 25 ربيع الثاني 1432 هـ الموافق 30 آذار لسنة 2011 ميلادية.

دائرة مراقبة الشركات  
على المحاضر السابق.

ولما لم يكن هناك أية ملاحظات اقترح السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة وسأل إذا كانت هناك أية ملاحظات

ولما لم يكن هناك أية ملاحظات اقترح السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة الانتقال إلى البند الثاني من بنود جدول الأعمال.

تم بعد ذلك الانتقال إلى البند الثاني من جدول الاجتماع.

هنا اقترح أحد المساهمين ضم البنود 2، و3، و4، و5 ووافقت الهيئة العامة على ضمها ومناقشتها جميعا دفعة واحدة لتعلقها ببعضها البعض

تلى السيد كريم النابلسي تقرير السادة ديلويت أند توش - الشرق الأوسط عن السنة المالية 2011 وهو موضوع البند ثالثا من جدول الأعمال.

شكر السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة السيد كريم النابلسي وأوعز بفتح باب النقاش للبنود 2، و3، و4، و5.

المساهم السيد عزمي زوربا قال: بداية هذا يوم مبارك، قد مدحناكم كثيرا في السابق ولا نزال. إن البنك العربي قلعة اقتصادية نفتخر بها. نشركم ونشد على أياديكم فقد اثبت البنك العربي

نجاحه خلال الثمانين سنة الماضية. واسترسل قائلا لدي عدد من الأسئلة سأطرحها مجتمعة  
احتراما للوقت: فيما يتعلق بالبنوك التابعة هناك بنك الأعمال في لبنان نتائجه متواضعة. كما أن  
البنك العربي لأوروبا لا يزال يخسر وسؤالي هو إلى متى سيستمر هذا وما هي الخطط لتصويب  
الأوضاع. أما سؤالي الثاني فيتعلق بالنتائج المالية حيث لم أجد في التقرير السنوي النتائج السنوية  
للبنوك الحليفة بما في ذلك البنك العربي الوطني وبنك عمان العربي و TBank

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة من المدير العام التنفيذي /السيد نعمة الصباغ  
الإجابة على السؤالين المطروحين.

السيد نعمة الصباغ أشار إلى أنه فيما يتعلق بالسؤال الأول فإن بنك الأعمال يشكل Booking  
Centre مثله في ذلك مثل العديد من البنوك الاستثمارية في لبنان لطبيعة لبنان الخاصة فلا  
تسجل فيه الأرباح بل تسجل في الفرع لذلك فإنه من الطبيعي أن لا تظهر نتائجه إيجابية. علما  
بأن البنك المركزي اللبناني يعمل الآن في اتجاه تحويل هذه البنوك إلى بنوك استثمارية وفقا  
للمفهوم القانوني والعملية لها.

وأكمل السيد المدير العام التنفيذي قائلا أنه بالنسبة لبنك أوروبا العربي وهو الأهم حيث أنه يحقق  
خسائر فكما ذكرنا في العام الماضي بأنه تم أخذ مخصصات لديون غير عاملة سببها الأخطاء  
التي وقعت بها إدارة البنك الأوروبي في العام 2007. وأضاف بأن بعض هذه المخصصات  
تتعلق بديون محددة وبعضها الآخر مخصصات أخرى. علما بأن نسبة هذه المخصصات أقل  
من تلك التي تم أخذها في العام 2010.

هنا أشار السيد رئيس مجلس الإدارة إلى أن البنك دأب على إقلاع نسبة المخصصات  
بأخذ مخصصات بقيم تزيد على تلك التي تفرضها القوانين والأنظمة المطبقة والبنوك المركزية  
في الدول التي يمارس فيها البنك أعماله. وأضاف بأن التوقعات أن الاقتصاد العالمي سيبقى في  
وضع ركود لهذا العام ولن يبدأ بالتحرك في الاتجاه المرغوب فيه، لذلك قمنا ببناء مخصصات  
عامة تحسبا لما قد يحدث. وأشار السيد رئيس مجلس الإدارة كذلك إلى أن البنك العربي في  
أوروبا كان يحقق أرباحا من خلال فروعه المنتشرة في بلدان عديدة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا

٤ . تمهيد ٢٠١٢

صورة طبق الأصل

على إقلاع نسبة المخصصات

السيد نعمة الصباغ أشار إلى أنه فيما يتعلق بالسؤال الأول فإن بنك الأعمال يشكل Booking  
Centre مثله في ذلك مثل العديد من البنوك الاستثمارية في لبنان لطبيعة لبنان الخاصة فلا  
تسجل فيه الأرباح بل تسجل في الفرع لذلك فإنه من الطبيعي أن لا تظهر نتائجه إيجابية. علما  
بأن البنك المركزي اللبناني يعمل الآن في اتجاه تحويل هذه البنوك إلى بنوك استثمارية وفقا  
للمفهوم القانوني والعملية لها.



إلا أنه في السنوات الثلاث الماضية حصل انكماش في الاقتصاد الأوروبي مما أثر على أداء البنوك كافة بما في ذلك بنك أوروبا العربي وبقراءة بسيطة لأداء البنوك العالمية يمكن تقدير مدى تأثير البنوك الأخرى بالظروف الاقتصادية. وأردف بأن البنك لم يتوغل في مجال منح القروض وقمنا باتخاذ إجراءات احترازية فمثلا تم إغلاق فروعنا في اليونان منذ أكثر من ست سنوات وبخلاف ذلك كنا سنتعرض لخسائر كبيرة. كما قمنا ببيع عملياتنا في قبرص وذلك للارتباط الوثيق بين اقتصاد قبرص واقتصاد اليونان. وأضاف أنه في ظل الظروف التي تحيط بنا يجب على الإدارة أن تقوم باتخاذ قرارات احترازية سريعة لتجنب البنك خسائر محققة.

السيد زوربا سؤاله يتعلق بالمدة الزمنية الكفيلة بتغيير الوضع القائم. عندها أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة بأنه يتعين على المؤسسات المالية متابعة الوضع باستمرار لتقصي أية عوامل قد تؤثر على الاقتصاد سلبيا أو إيجابيا. وانتهى قائلا بأن بنك أوروبا العربي حقق خسائر في السابق ومن الممكن، حسب الحالة الاقتصادية العالمية عدم تحقيق خسائر هذا العام وبأن تتحقق أرباحا في الأعوام المقبلة إلا أنه في جميع الأحوال فإن وجود بنك أوروبا العربي مهم جدا ويعززه انتشار البنك العربي في أكثر من ثلاثين دولة وهو عامل يميز البنك العربي.

بعد ذلك أعاد السيد زوربا سؤاله المتعلق بنتائج الشركات الحليفة وبالتحديد البنك العربي الوطني وبنك عمان العربي و Turkland Bank ولمذا لا تظهر في البيانات المالية. أشار السيد كريم النابلسي بأن الإيضاح رقم (16) من البيانات المالية حدد حصة البنك العربي من أرباح الشركة الحليفة بـ (265) مليون دولار أمريكي.

٤ . ٢٠١٢

صورة طبق الأصل  
دائرة مراقبة الشركات

السيد غسان الطرزي/المدير المالي قال أن ميزانية مجموعة البنك العربي تظهر نتائج الشركات الحليفة في البند رقم (16) من البيانات المالية وأضاف بأن الشركات الحليفة التي يزيد فيها استثمار البنك العربي عن 50% من رأسمالها يتم تجميعها مع حسابات البنك العربي ش م ع بموجب طريقة محاسبية تسمى Equity Accounting أما تلك التي تقل فيها مساهمة البنك في رأسمالها عن ذلك فتتم معالجتها بطريقة محاسبية أخرى. وأضاف قائلا بأن معظم أرباح المجموعة من الشركات الحليفة تنأتى من البنك العربي الوطني حيث بلغت حصة البنك العربي





من أرباحه (240) مليون. وقال أن كافة تفاصيل أداء الشركات الحليفة يمكن الحصول عليها من التقارير السنوية لهذه الشركات المنشورة في مواقعها الإلكترونية.

السيد زوربا قال أن لديه سؤال آخر يتعلق بأرباح البنك العربي سويسرا حيث توزع سنويا أرباح البنك العربي سويسرا على المساهمين بخلاف البنوك التابعة والحليفة الأخرى واستفسر عن سبب ذلك.

السيد زوربا قال أن لديه سؤال آخر يتعلق بأرباح البنك العربي (سويسرا) هو بنك منفصل مسجل في سويسرا مملوك من قبل مساهمي البنك العربي أنفسهم ويتم تداول سهمي البنك مجتمعين بنسبة 15 سهم من أسهم البنك العربي ش م ع 1/ سهم من أسهم البنك العربي (سويسرا) أما بالنسبة للبنوك الحليفة والتابعة الأخرى فهي مملوكة من البنك العربي لذلك فإن أرباحها تصب في البنك العربي.

السيد زوربا قال لدي سؤال أخير يتعلق بالأرباح فكما تذكرون بأن نسبة كفاية رأس المال للبنك العربي تفوق كثيرا المتطلبات القانونية ومتطلبات الجهات الرقابية المختلفة فلماذا لا يتم توزيع أرباح بنسب تصل إلى 50%.

٤ . نيسان ٢٠١٢

صورة طبق الأصل

السيد رئيس الجلسة قال بأن البنوك المركزية باتت تلجأ في القليلة السنين الماضية إلى المال المفروضة. فبعد بازل (1) وبازل (2) سيتم قريباً إصدار بازل (3) الذي سيتضمن قيوداً أشد من سابقه. وأضاف بأن بعض البنوك المركزية بدأت تدرس أحوال كل بنك على حدا لتقرر نسبة كفاية رأس المال الواجب عليه الاحتفاظ بها. وانتهى قائلاً بأنه إذا أراد البنك العربي أن يتوسع فإنه لا بد له من الاحتفاظ بنسبة كفاية رأسمال مرتفعة تفوق النسب المفروضة من قبل السلطات الرقابية.

المساهم سعيد حمام قال أنا أطالب بأن يكون اجتماع الهيئة العامة بمعدل مرتين في العام حتى يتمكن المساهمون من الوقوف بطريقة أكثر فاعلية على أعمال البنك. بداية وقبل الدخول في

التفاصيل أود أن أتقدم بالشكر لمجلس الإدارة ورئيسه على الرغم من انخفاض نسبة الأرباح الموزعة.

وأضاف بأن سؤاله الأول يتعلق بالصفحة (38) من التقرير السنوي التي تحدد الديون المشكوك في تحصيلها والخاصة بالبنك العربي فروع الأردن والفروع الأخرى بمبلغ 434.941.000 دولار أمريكي وأشار إلى أن هذه النسبة ترتفع تدريجيا حيث بلغت في العام الماضي 220.000.000 وسببها هو توسع البنك في منح الديون دون تغطيتها بضمانات مما يؤثر بالنتيجة على أرباح البنك وبالتالي على نسبة توزيع الأرباح على المساهمين.

السيد المدير العام التنفيذي أجاب بأن المخصصات التي أخذها البنك على مستوى المجموعة تتعلق إما بالديون المشكوك في تحصيلها أو بالمخصصات احترازية لمواجهة أزمات مستقبلية بسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة في أوروبا وكذلك في البلاد العربية وهذا هو الإجراء المناسب والصحيح لضمان سلامة عمليات البنك على المدى الطويل.

المساهم نفسه استكمل قائلا انه يظهر على الصفحة 164 من التقرير السنوي أن الديون غير العاملة قد بلغت 1.586.500.000. عندئذٍ بعين الاعتبار أن رأسمال البنك يبلغ 550.000.000 دينار تقريبا فإن نسبة الديون غير العاملة تكون مرتفعة جدا فبماذا تفسرون ذلك؟

السيد رئيس مجلس الإدارة أجاب بأن السؤال المطروح من قبل السائلين غير العاملة التي تظهر في ميزانية البنك هي مبالغ مجمعة على مدى عشرين عاما تقريبا. بالإمكان شطبها من الميزانية إلا أن قوانين بعض الدول لا بل معظم الدول لا تسمح للبنك المطالبة بهذه الديون في حال تم شطبها من الميزانية لذلك دأب البنك على إظهارها في الميزانية حتى يتمكن من المطالبة بها. إن السؤال الذي يجب طرحه هو ما هي نسبة الديون المعدومة إلى القيمة الكلية للديون.

السيد المدير العام التنفيذي قال أن نسبة الديون المعدومة إلى مجموع الديون هي 3.5% وهي نسبة منخفضة علما بأن هذه النسبة قد انخفضت من 5% في العام الماضي. وأكد أن البنك لا يقوم بشطب هذه الديون التي تجمعت منذ بداية التسعينات لغايات التمكن من المطالبة بها. وأضاف بأن

(119) من التقرير السنوي. ولدى سؤال المساهم عن مجموع رواتب ومكافآت الإدارة العليا للبنك

*[Handwritten signature]*



العربي ش م ع أجاب السيد المدير العام التنفيذي أنها محددة في الصفحات التي ذكرها المدير المالي وأن بإمكان المساهم أن يقوم بعملية جمعها.

المساهم مالك حداد قال أتقدم بالشكر لرئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس وأبدي أن لدي تعليق بسيط يتعلق بأرباح الأسهم فالعراقية التي يتمتع بها البنك العربي والسيد عبد الحميد شومان وآل شومان لا تتناسب وضالة الأرباح التي يقوم البنك بتوزيعها على مساهميها، فرأس المال هذا الموزع في العديد من دول العالم يجب أن يعود بفائدة أكبر على مساهمي البنك. وأضاف بأن هناك شركات ذات رؤس أموال صغيرة تقوم بتوزيع أرباح تصل إلى 60% و70% كجريدة الرأي على سبيل المثال. وقال بأن سعر سهم البنك العربي قد وصل فيما مضى إلى 39 دينار وكنا نقوم

بشراؤه لا بل اشترينا السهم بسعر أكبر فيما مضى والآن وصل سعر السهم إلى سبعة دنانير والسعر السابق كنا نقول أن "سهم البنك العربي ولا القوشان" أي أن الاستثمار في سهم البنك العربي كان ثابتا ثبات الأرض. وأضاف بأن الاستثمار في سهم البنك العربي قد الحق بالمستثمرين الخسائر بدلا من تحقيق الأرباح.

السيد المدير العام علق قائلا بأن سعر سهم البنك العربي يرتبط بالقطاع المصرفي فنحن لسنا معزولين عن العالم وعن المنطقة ففي سنة 2008 حدثت الأزمة المالية وفي العامين 2009 و2010 حدثت أزمة دبي وفي العام 2011 بدأ الربيع العربي. بالإضافة إلى كل هذه العوامل التي أثرت على أرباح أسهم البنوك فإن سعر سهم البنك العربي وصل عندما تم توزيع أسهم مجانية إلى 19.5 دينار أردني أما الآن فقد نزل بمعدل 59% فإذا أجرينا مقارنة مع بنوك أخرى في المنطقة نجد أن بعض البنوك السعودية قد نزلت أسعار أسهمها بمعدل 56% كما أن بنك الراجحي وهو أكبر بنك إسلامي في السعودية قد نزلت أسعار أسهمه بمعدل 34% وبعض البنوك الإماراتية نزل سعر سهمها بمقدار 77% في نفس الفترة. أما على مستوى العالم ففي الولايات المتحدة نزلت أسعار أسهم بعض البنوك بمقدار 80% وأحيانا 90% طبق الأصل

المساهم توفيق منصور قال في مداخلة له بأن صغار المساهمين يساهمون في تخفيض سعر سهم البنك العربي وذلك من خلال المضاربة فيه وأنه لو توقف المساهمون عن ذلك لارتفع سعر سهم البنك العربي ليصبح 36 ديناراً للسهم الواحد.

السيد صبيح المصري/ نائب رئيس مجلس الإدارة قال أن البنك العربي وإدارته غير مسئولين عن سعر سهم البنك. نحن نتمنى أن يرتفع سعر السهم ليصبح 20 دينارا إلا أن قوى السوق تشد سعر السهم ليرتفع أو ينخفض. وقال إن المساهم الحريص على البنك العربي وأسهمه يقوم بشراء أسهم البنك العربي ليرتفع سعرها علمًا بأن سعر السهم لا يؤثر على ربحية البنك.

المساهم لأجل سعره قال أشكر إدارة البنك العربي على عطائها وقال أننا في الواقع يجب أن ننظر إلى الموضوع بظرة شمولية. فبالنسبة لسعر السهم فإننا لا ألوم إدارة البنك فقد أصاب العالم تسونامي أثر على البنك العربي حال غيره من البنوك. في العام 2006 اجتهدت إدارة البنك العربي وقررت زيادة رأسمال البنك والتوسع في أعماله وقد وصل سعر سهم البنك في حينه إلى 77 دينارا. إلا أن التوسع يرافقه مخاطرة فحدث ما حدث في ليبيا وكذلك الأمر بالنسبة لمجموعة القصيبي فما كان لأحد أن يتنبأ بأن خلاقات عائلية ستحدث وبالتالي تؤثر على قدرتها على التسديد علما بأن القصيبي بدأ بالتعامل مع البنك منذ أكثر من أربعين عاما وكان من أفضل عملاء البنك. وأضاف بأنه بناء على ذلك فإن سعر السهم لا علاقة له بالمساهمين فالتسونامي الذي غطى العالم أثر عليه فهو وضع عام. فمثلا سعر سهم الفوسفات قد نزل من 90 دينار إلى 12 دينار وكذلك الحال بالنسبة لسعر سهم المصفاة الذي نزل كثيرا. وأضاف أنه برأيه إذا قام البنك بشراء أسهم خزينة بنسبة 5% فإن سعر السهم سيرتفع ليصبح 12 دينارا وأنه إذا اشترى البنك أسهم خزينة بنسبة 10% فإن سعره سيصل إلى 15 دينار وهكذا. وطلب المساهم إلى مجلس الإدارة اخذ الحيطة والحذر فيما يتعلق بالمتغيرات في المنطقة العربية ففي مصر سبق لعبد الناصر أن أمم فروع البنك العربي في مصر وفي ليبيا قام القذافي بتأميم الفروع في ليبيا. ومن الممكن للأحزاب الإسلامية في مصر وليبيا أن تقرر أسلمة البنك. وأضاف المساهم بأن البنك يجب أن يتخذ الحيطة والحذر كذلك فيما يتعلق بالسندات الحكومية حيث يمكن أن تقوم الحكومات المصدرة للسندات بتخفيض قيمة العملة وبالتالي تتأثر أرباح البنوك المستثمرة في السندات.

٢٠١٢

صورة طبق الأصل

مراقبة الشركات

المساهم عبد الله المالكي علق قائلا: سمعت في هذه القاعة كلمة مراقبة الشركات ولم أقرأه في أي مكان. إن سعر السهم يتعلق بالعرض والطلب وهذا صحيح ولكن ما الذي يؤثر على قرار المساهم بالبيع أو الشراء؟ إن سياسة البنك هي التي تحدد ذلك. ليس من المطلوب من المساهم أن



يحلل ويفكر بالمستقبل فالمساهم يشتري السهم لكي يمارس وظيفة اقتصادية يستثمر من خلالها النقد الذي في حوزته ويبيعه متى تنشأ حاجته إلى ذلك.

وأكمل قائلا: لقد ذهلت كذلك من مقارنة أداء البنك العربي بغيره من البنوك. فالبنك العربي يعمل منذ ما يزيد على سبعين عاما في مختلف المناطق بما في ذلك فلسطين في ظل أحلك الظروف ومع ذلك كان البنك العربي دائما يربح لا بل كان يحقق أرباحا عندما كان غيره يخسر. وأضاف بأنه من المطلوب من إدارة البنك العربي أن تكون حكيمة في التعامل مع الظروف الخارجية. لقد من البنك بخمسة أو ستة عقود ذهبية إلا انه بعد ذلك مر بسنوات عجاف أكلت ما أنت به السنوات السمان. لا نريد أن نكرر نفس المأزق الذي ألم بالبنك العربي الآن لا بد أن ننظر للمستقبل ما هو إنجاز البنك العربي خلال الأشهر الأولى من هذه السنة؟ وكيف تنظر الإدارة للمستقبل؟ ومتى تعود السنوات الذهبية.

السيد محمد قاسم الأصيل  
رئيس مجلس الإدارة  
السيد محمد قاسم الأصيل  
نائب رئيس مجلس الإدارة  
البنك العربي خلال الشهرين المنصرمين إيجابية وأفضل من العام الماضي. وقال أن السيد المدير العام سيقوم بإعطاء فكرة عن أداء البنك خلالهما.

السيد المدير العام التنفيذي قال إن أرباح الشهرين الأولين من هذا العام أفضل من المتوقع ولا أستطيع إعطاءكم أرقاما محددة إلا أنني أستطيع أن أقول أن النتائج إيجابية وأن البنك يسير في الاتجاه الصحيح.

أحد الحضور قال: منذ ثلاث سنوات طلبنا من السيد عبد الحميد شومان توزيع أسهم مجانية وقد وعدنا خيرا خلال سنتين إلا أن ذلك لم يتحقق.

السيد نائب رئيس مجلس الإدارة قال ندعو الله أن تتحسن الأوضاع العالمية حتى يتمكن البنك من توزيع أسهم مجانية.

٤ . ٤ شتاء ٢٠١٢  
صورة طبق الأصل  
المساهم نزيه القسوس قال سؤالي يتعلق بالأراضي التي قام البنك ببيعها في السابق  
من البنك الاستثماري ما تفاصيل شراءها وهل سيقوم البنك ببناء فرع له على تلك الأراضي؟

*(Handwritten signature)*



السيد عبد الحميد شومان أجاب أنه فيما يتعلق بثمن الأراضي فبإمكانك الاطلاع عليها في دفاتر البنك أما بالنسبة للخطط المستقبلية الخاصة بهذه الأراضي فهي لم تتحدد بعد فالبنك مثلاً قام ببناء مقر له في منطقة الشميساني ليحل محل المقر السابق في السوق ثم قمنا بعد ذلك ببناء توسعة له عندما نشأت الحاجة إلى ذلك فالشراء لا يعني بالضرورة أن هناك خططا للبناء. وأضاف أنه من الجدير بالذكر أن ثمن شراء الأراضي المشار إليها كان مناسباً.

المساهم يوسف أسعد قال <sup>١٩٧٢</sup> ~~لجنة إدارة~~ النقاش إلى مواضيع تدخل في مضمار Micro management ولا علاقة له باستراتيجية البنك لذلك فإنني أقترح إغلاق باب النقاش.

أحد المساهمين قال <sup>صورة طبق الأصل</sup> ~~ملاحظة تتعلق بالسهم~~ فقد سبق أن كان هناك عرض من مستثمر استراتيجي لشراء عدد من أسهم البنك بسعر 27 ديناراً للسهم الواحد. في حينها قال السيد عبد الحميد شومان أن قيمة السهم تبلغ 30 ديناراً للسهم الواحد لذلك فإننا نطلب من إدارة البنك أن توزع أرباح بنسبة 50% من قيمة السهم الاسمية أو توزيع 1/2 سهم مجاني للتعويض على المساهمين واعتبارها ديون معدومة. السيد عبد الحميد شومان قال أنه من الممكن أن ننظر في ذلك في العام المقبل.

المساهم نقولا عطالله قال نسمع في دول العالم الأخرى أن الشركات تقوم بتوزيع أرباح ربع سنوية على مساهميها هل هناك نية لدى البنك للقيام بشيء مماثل؟ السيد نائب رئيس مجلس الإدارة أجاب بأن قوانين الأردن لا تسمح بذلك.

المساهم طارق يغمور سأل عن آخر التطورات في <sup>١٩٧٢</sup> ~~لجنة إدارة~~ <sup>٢٠١٢</sup> ~~نيويورك~~ <sup>ع . ٤</sup> ~~هناك نية~~ لأخذ مخصصات لها.

السيد صبيح المصري قال بأن الدعوى لا زالت في المحكم وتأمل خيراً. <sup>صورة طبق الأصل</sup> ~~المساهم~~ أعاد السؤال بخصوص المخصصات. أجاب المستشار والقانوني <sup>الشركات</sup> ~~أحد المخصصات~~ يتم عندما تكون احتمالات الخسارة واردة أما فيما يتعلق بدعوى نيويورك فإنه وفقاً لتقديرنا وتقدير

محامينا في نيويورك فإن احتمالات الخسارة غير واردة لذلك فإن موضوع المخصصات لم يتم طرحه أو مناقشته.

المساهمة هالة سعيد اغابي قالت: تحدثنا عن الوضع الاقتصادي ومدى تأثيره علينا كما أن الوضع في الأردن غير مشجع والسياسات الاقتصادية غير حكيمة كما أن مديونية الأردن مرتفعة وقضايا الفساد متعددة. لقد كان البنك العربي قلعة حصينة أما الآن فأراها قلعة تتقاذفها الأمواج فما هي سياسة البنك وإستراتيجيته للمحافظة على أموال المودعين وحقوق المساهمين؟

السيد رئيس مجلس الإدارة أجاب بأن سياسة البنك تتلخص في أمرين أولهما أن البنك دأب على المحافظة على نسبة سيولة عالية تفوق متطلبات البنوك المركزية المختصة وثانيهما سياسة البنك المنتهجة سواء فيما يتعلق باستثماراته أو عمليات التسليف أو شراء السندات الحكومية وخلاف ذلك هي سياسة متحفظة فنحن لا ننظر للربحية فقط بل الأهم من ذلك ننظر لسلامة موجودات البنك. من الصحيح أن هناك بنوك أخرى تضاعفت ربحيتها إلا أن هذه البنوك إذا تعرضت لظروف استثنائية فإنها تحقق خسائر بسبب تركيزها على الربحية أكثر من الأسس البنكية السليمة. وأضاف أنه قد تطرأ هناك مشاكل مثل القصيبي والصانع إلا أن تقديم تسهيلات لهم لا يعد خطأ ماليا خصوصا أن هناك مائة وأربعة بنوك أخرى قامت بتسليفهم دون ضمانات وأن ما حصل لا يعدو كونه خلافا عائليا.

بعد ذاك أغلق باب النقاش وبالنظر إلى ما قبلت الهيئة العامة العادية بالإجماع على:

- البند الثاني: تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2011 وخطة عمل الشركة للسنة

2012  
صورة طبق الأصل  
دائرة مراقبة الشركات

- البند الثالث: تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2011.

- البند الرابع: حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2011 والمصادقة عليها. كما وافقت

الهيئة العامة بأغلبية الحضور على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين

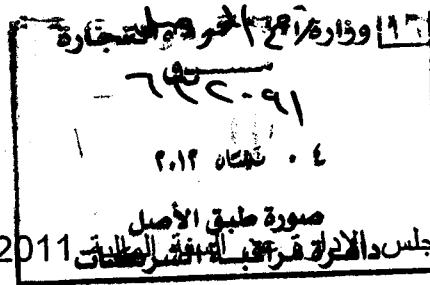
بمبلغ 250 فلسا للسهم الواحد أي بنسبة 25% من القيمة الاسمية للسهم الواحد البالغة

٢٠١٢ . ع . ٤

دينار أردني.

صورة طبق الأصل  
دائرة مراقبة الشركات





البنك العربي  
ARAB BANK



البند الخامس إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة لقرابة الشركات المالية 2011: وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2011.

البند السادس: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2012 وتحديد أتعابهم.

سأل السيد رئيس مجلس الإدارة فيما إذا كان لأعضاء الهيئة مرشح معين لتدقيق حسابات البنك للسنة المالية 2012. أحد المساهمين اقترح أن يتم عرض عطاء لاختيار الأنسب من بين المتقدمين. عندها أجاب السيد مندوب مراقب عام الشركات بأن القانون نص على انتخاب مدققين للحسابات وتحديد أتعابهم ولم ينص على طرح عطاءات لهذه الغاية.

ولدى التصويت وافقت الهيئة العامة العادية على انتخاب السادة (ديلويت أند توش) / الشرق الأوسط كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية 2012 وبذلك أعلن مندوب مراقب عام الشركات انتخابهم كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية 2012 وفوضت الهيئة العامة الإدارة بتحديد أتعابهم.

ولما لم يكن هناك أمور أخرى مطروحة للهيئة العامة في بحثها فإن الهيئة العامة تكون بذلك قد وافقت على جميع الأمور المعروضة عليها ورفعته الجلسة في الساعة الثانية عشرة من ظهيرة اليوم نفسه.

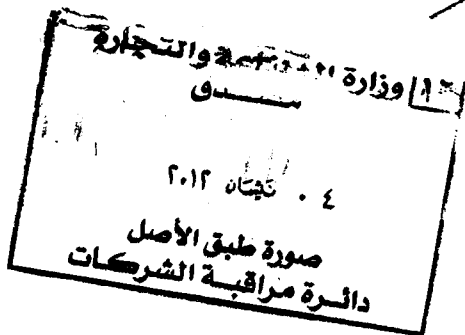
محمد عبد الحميد عبد المجيد شومان

مندوب مراقب عام الشركات

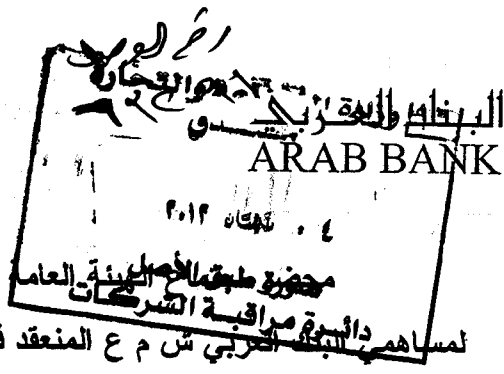
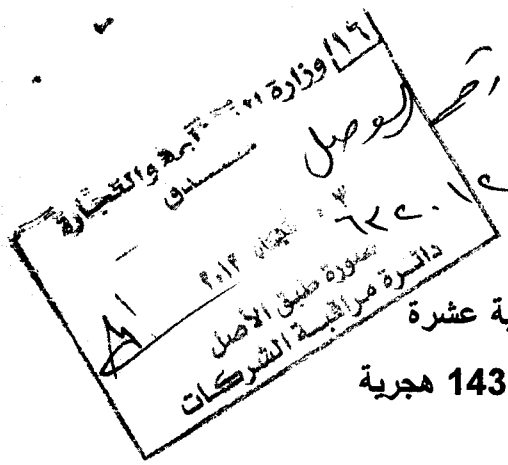
د. غيث مسمار

رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة

كاتبة الجلسة



د. غيث مسمار  
2012



محضرة طبقاً لقرار الهيئة العامة غير العادية  
للمساهمين العربى س م ع المنعقد في الساعة الثانية عشرة  
من صباح يوم الأربعاء الواقع في 28 جمادى الأولى لسنة 1433 هجرية  
الموافق 28 آذار لسنة 2012 ميلادية

بناء على دعوة مجلس إدارة البنك العربى وعملاً بأحكام المواد 172، 173 و 175 من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 عقدت الهيئة العامة غير العادية اجتماعها مباشرة عقب انتهاء الاجتماع العادي للهيئة العامة يوم الأربعاء الواقع في 28 جمادى الأولى لسنة 1433 هجرية الموافق 28 آذار لسنة 2012 ميلادية في فندق الإنتركونتيننتال - القاعة الرئيسية/عمان.

#### • الإجراءات التمهيدية:-

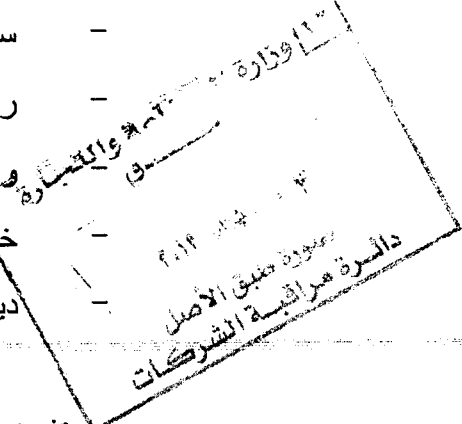
أ- حضر الاجتماع السيد نضال الصدر مندوب مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة ومرافقه بموجب كتاب عطوفة مراقب عام الشركات المؤرخ في 2012/3/20 رقم 14382/2845/1/26/1 وذلك بناء على دعوة مجلس الإدارة عملاً بأحكام المادة (180) من قانون الشركات. كما حضر كل من السادة عمر الفاهوم، وكريم النابلسي، وشفيق بطشون مندوبي السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - مدققي الحسابات.

ب- نظم جدول حضور آلي سجلت فيه أسماء المساهمين الذين حضروا الاجتماع بالإضافة إلى عدد الأصوات التي يحملها كل منهم أصالة أو وكالة، كما أعطي بطاقة دخول الاجتماع مبينا فيها عدد الأصوات التي يحملها أصالة ووكالة موقعة من مندوب مراقب عام الشركات وممهورة بخاتم الشركة.

ج- ترأس الاجتماع السيد "محمد عبد الحميد" عبد المجيد شومان/رئيس مجلس الإدارة وحضر الاجتماع السادة الأعضاء:

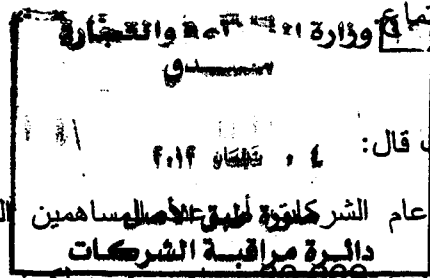
- صبيح المصري.

- محمد الحريري.
- صالح بن سعد المهنا/ ممثل وزارة مالية المملكة العربية السعودية.
- إبراهيم عز الدين/ ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- سمير فرحان قعوار.
- رياض برهان كمال.
- وهبة عبد الله تماري.
- خالد الإيراني/ممثل مؤسسة عبد الحميد شومان.
- دينا "محمد عبد الحميد" شومان.



واعتذرت عن الحضور السيدة نازك عودة الحريري.

رحب السيد رئيس مجلس الإدارة بالسادة الحضور وطلب من السيد مندوب مراقب عام الشركات



إعلان النصاب القانوني للاجتماع  
السيد مندوب مراقب الشركات قال: ٢٠١٤  
أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات طبقاً لأصل المساهمين الحاضرين للاجتماع بلغ 175 مساهماً من أصل مجموع قدره 20.669 مساهماً وهم يملكون 132.814.665 سهم أصالة و 253.528.920 سهم وكالة وبذلك يكون مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع أصالة وإنبابة ووكالة 386.343.585 سهم أي بنسبة 72% من مجموع عدد الأسهم المكونة لرأس المال البنك البالغة 534.000.000 سهم. كما حضر الاجتماع من أصل أحد عشر عضواً، وبذلك يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة العادية متحققاً وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من نص المادة (170) من قانون الشركات. كما حضر مدققو حسابات البنك العربي السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) علماً بأن البنك قد أعلن عن موعد الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة المطلوبة.

كما كان قد أعلن عن الدعوة للاجتماع في:

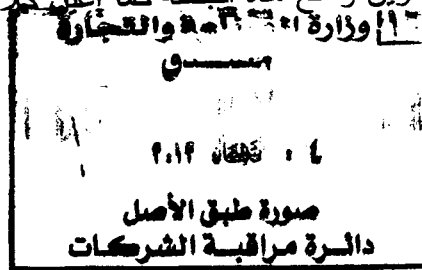
- صحيفتي الرأي والدستور، ولأكثر من مرة.
- التلفزيون والإذاعة.

هذا وقد تم توزيع الدعوات على جميع المساهمين بالبريد العادي وباليوم مقابل التوقيع بالاستلام عن طريق فروع البنك العربي داخل وخارج المملكة بالبريد السريع.

كما قال السيد مندوب مراقب عام الشركات أنه بذلك يكون البنك العربي قد استوفى كافة الشروط والإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 بما في ذلك المواد (142) و(145) و(169) و(170) كما قام بتوجيه الدعوة لكل من مراقب عام الشركات ومفتي الحسابات خلال المدة القانونية.

وبناء على ما تقدم واستناداً لأحكام قانون الشركات أعلن مندوب مراقب عام الشركات عن قانونية الجلسة وبأن كافة القرارات التي تتخذها الهيئة العامة غير العادية تعتبر ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين، ثم طلب من السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة تعيين كاتب لها ومراقبين اثنين لجمع وفرز الأصوات.

السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة قال استناداً لأحكام المادة (181) من قانون الشركات أعين الدكتور غيث مسمار كاتباً لتدوين وقائع هذه الجلسة كما أعين كلا من:



1- الدكتور عبد الله المالكي.

2- السيد يوسف أسعد

مراقبين لفرز الأصوات.

ثم طلب السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة الانتقال للبحث في جدول أعمال الهيئة العامة غير العادية والذي يشتمل على البند التالي:

*[Handwritten signature]*

أخذ موافقة الهيئة على شراء أسهم خزينة وذلك حسب متطلبات المادة (5) من تعليمات شراء الشركات المساهمة العامة للأسهم الصادرة عنها (أسهم الخزينة) الصادرة بالاستناد لأحكام المادتين (12) و (23/ب) من قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002 والتي تنص على ما يلي:

"يشترط في عملية شراء الشركة لأسهمها ما يلي:

أ- أن لا يتجاوز عدد الأسهم المراد شراؤها 5% من عدد الأسهم المكتتب بها للشركة، إلا أنه يجوز بموافقة الهيئة أن تبلغ هذه النسبة ما لا يتجاوز 10%.

ب- أن لا يزيد المبلغ المخصص لشراء الشركة لأسهمها عن مجموع الأرباح المدورة والاحتياطيات الاختيارية للشركة.

السيد رئيس مجلس الإدارة قال بما أن الموضوع فيه جانب قانوني فإبني أطلب من المستشار القانوني توضيح هذا الموضوع. المستشار القانوني قال موضحا أن مجلس إدارة البنك كان قد اتخذ قرارا قبل سبعة أشهر بشراء أسهم الخزينة. وقد تمت مخاطبة الجهات المختصة بذلك حيث وافق البنك المركزي على شراء البنك لأسهم الخزينة إلا أن هيئة الأوراق المالية طالبت بأن يكون قرار الشراء مستندا إلى قرار الهيئة العامة غير العائلي للبنك. لذلك أقام مجلس الإدارة بالتوصية لهيئتك باتخاذ القرار بشراء أسهم الخزينة وذلك لاستيفاء الشروط والمتطلبات القانونية.

السيد رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة الشارحة بأن الهدف من هذه الجلسة هو أخذ قرار بالموافقة على شراء أسهم الخزينة إلا أن قرار شراء الأسهم فعلا من عدمه يعود إلى مجلس الإدارة حيث يأخذ القرار بالشراء متى رأى بأن الحاجة تستدعي ذلك.

مندوب الضمان الاجتماعي السيد عماد القضاة استفسر عن آلية شراء الأسهم وتحديد هل سيتم شراؤها من السوق أو من خلال طرح عام. السيد نائب رئيس مجلس الإدارة أجاب بأنه لن يكون هناك طرح عام وأن الموضوع يتعلق بالموافقة للمجلس على اتخاذ قرار شراء أسهم الخزينة متى رأى أن الظروف تستدعي ذلك.

السيد مندوب مراقب عام الشركات طلب من السيد مندوب الضمان الاجتماعي توضيح سؤاله وقصده من عبارة الطرح العام.

السيد القضاة أجاب بأن المقصود هو هل سيسمح للمساهمين بيع أسهمهم للبنك كل حسب نسبته في رأسمال البنك. وأضاف قائلا: فإنهم لا يبيعون أسهمهم في السوق بل يبيعونها في السوق. وأضاف: فإن السعر يمكن أن يرتفع وبالتالي سيضيع على المساهم فرصة بيع أسهمه بالسعر المرتفع.

السيد صبيح المصري قال إن سؤال الأخ مندوب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي يتضمن اتهامًا لمجلس الإدارة بأنه سيقوم بشراء أسهم بأعلى من سعر السوق.

السيد القضاة قال موضحًا إن المادة (12) من تعليمات هيئة الأوراق المالية تحرم الجهات المطلعة من شراء أسهم الخزينة. إن الضمان الاجتماعي لا يرغب في بيع الأسهم ولكنه في الوقت نفسه يريد أن يحتفظ بحقه في بيع أسهمه بالسعر العالي ووفقًا لما يراه مناسبًا لذلك ولتجنب حرمان الضمان من الحق في بيع الأسهم إذا كان السعر مناسبًا فإننا نطلب أن يكون شراء أسهم الخزينة من خلال طرح عام.

المستشار القانوني قال إن المادة (12) المشار إليها تعالج حالة مختلفة جدًا عن الحالة التي نحن بصددتها. فالمادة (6) من التعليمات تعالج موضوع شراء أسهم الخزينة وترتب على الشركات شراءها من السوق. أما المادة (12) فتتعلق ببيع البنك لأسهم الخزينة التي تكون قد اشترتها من السوق بحيث لا تجيز أن يتم بيعها.

السيد مندوب مؤسسة الضمان الاجتماعي قال سبق بأن مر الضمان بنفس التجربة حيث حرمت المؤسسة من البيع في السوق لدى قيام البنك ببيع أسهم الخزينة لا بل قامت الهيئة بتوجيه إنذار للمؤسسة. لذلك وتجنبًا لذلك في المستقبل فإننا نرغب في أن يكون الشراء من خلال طرح عام.

السيد مندوب مراقب الشركات فيما إذا كان مندوب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي يرغب في تسجيل عدم الموافقة على القرار إلا أن المندوب أجاب بأنه بالنيابة عن المؤسسة يوافق على القرار بالصيغة التي ورد بها.



وبالتصويت وافقت الهيئة العامة غير العادية بالإجماع على شراء أسهم خزينة وذلك حسب متطلبات المادة (5) من تعليمات شراء الشركات المساهمة العامة للأسهم الصادرة عنها (أسهم الخزينة) الصادرة بالاستناد لأحكام المادتين (12/ف و 23/ب) من قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002.

ولما لم يكن هنالك أية أمور أخرى للبحث، فإن اجتماع الهيئة العامة غير العادية يكون قد انتهى في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من نفس اليوم المذكور.

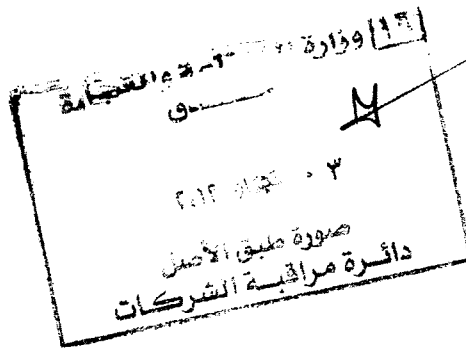
محمد عبد الحميد عبد المجيد شومان

مندوب مراقب عام الشركات

د. غيث مسمار

رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة

كاتب الجلسة



أ. م. كرم  
٦٤٥.١٢

